مجلة "آفاق فكرية"

رت م د :2353 - 0367

رت م د إ: 2602-5507

ص. ص. 302 - 317

المنظمات غير الحكومية ودورها في حماية البيئة والدفاع عن قضاياها ونشر الوعي البيئي

Non-governmental organizations and their role in protecting the environment, defending its issues and spreading environmental awareness

معطى سولاف [1] *، قميدة عبد الله [2]

[1] جامعة وهران2 (الجزائر)، maata.soulef@univ-oran2.dz

[2] جامعة وهران2 (الجزائر)، guemeida.abdallah@univ-oran2.dz

تاريخ الاستلام: 2022/06/12 تاريخ القبول: 2022/10/05 تاريخ النشر: 2022/10/10

ملخص:

في ظل التدهور الذي تشهده البيئة من تلوث واستنزاف للموارد الطبيعية وغيرها من المشكلات التي صارت تهدد حياة الكائنات الحية والأجيال الحالية والمستقبلية، سارع الضمير العالمي إلى البحث عن حلول قد تكون كفيلة بوقف هذا التدهور. كان من نتائج ذلك ظهور العديد من المنظمات غير الحكومية المعترف بها دوليا والتي أخذت على عاتقها تبني استراتيجيات الدفاع عن القضايا البيئية ونشر الوعي البيئي، بداية بالسعي نحو تغيير سلوك الفرد تجاه البيئة وإشراكه في تقديم الحلول للمحافظة عليها.

ضمن هذا السياق، سنحاول تقديم دراسة حول المنظمات غير الحكومية ودورها في الدفاع عن القضايا البيئية ونشر الوعي البيئي لدى المجتمعات، وسنلقي الضوء على الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (IUCN) كمنظمة غير حكومية عالمية في مجال حماية البيئة تواكب التطورات البيئية.

كلمات مفتاحية: أمن بيئي، تلوث، إعلام بيئي، وعي بيئي.

Abstract:

In view of the deterioration of the environment from environmental pollution and the depletion of natural resources and other problems that threaten the lives of living beings and present and future generations, the world's conscience has sought solutions that might be able to deterioration. One of the results has been the emergence of many internationally recognized non-governmental organizations, which have taken on the task of adopting strategies for environmental advocacy and environmental awareness, starting with the pursuit of behavior change of the individual towards the environment and by involving it by providing solutions to preserve it. In this context, we will try to present a study on non-governmental organizations and their role in defending environmental issues and promoting environmental awareness, and will highlight the International Union for the Conservation of Nature (IUCN) as a global O.N.G in the field of environmental protection in parallel with environmental developments.

Keywords: environmental security, pollution, environmental media, environmental awareness.

* المؤلف المرسل.

مقدمة:

يتطلب إحداث مساهمة المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة ونشر الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع، تنسيق الجهود بين المنظمات غير الحكومية المهتمة بالبيئة والتنمية والهيئات الحكومية والمجتمع المدني بشكل عام، وذلك من خلال تنظيم حملات للتوعية البيئية من خلال انتقال هذه المنظمات إلى المدارس والجامعات، تعرفهم فيها على ضروريات حماية البيئة التي يعيشون فيها، وتوضح لهم المفاهيم البيئية بشكل مبسط وسهل، يسمح لهم بالحفاظ عليها من شتى السلوكيات السلبية. موازاة مع الضغط الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية العاملة في مجال البيئة على الحكومات لإدخال المناهج البيئية والتربية البيئية ضمن خطة التعليم في العالم العربي.

اتخذت المنظمات غير الحكومية المؤتمرات والندوات الدولية في مجال البيئة والتنمية المستدامة منبرا لها لترسيخ ثقافة الوعي البيئي لدى المجتمعات، بالإضافة إلى حشد مختلف وسائل الإعلام من صحافة وإذاعة وتليفزيون لتغطية العمل الذي تقوم به، ولا يخفى هنا أن هذا العمل يتطلب توفر الإمكانيات البشرية والمادية لانتقاء النشرات الإعلامية بشكل متميز وهادف لتوزيعه بعد ذلك على وسائل الإعلام المختلفة، حيث لوحظ أن هناك العديد من المؤسسات والشركات العالمية والوطنية تتقدم بمشاريع كثيرة يكون لها نتائج سلبية على البيئة، وفي أحيان أخرى تتسبب الكثير من الشركات الصناعية في إحداث مشاكل بيئية منها القضاء على المساحات الخضراء، الزحف العشوائي للمدن، وكذا تدمير المحميات الطبيعية...وغيرها من المشكلات الناجمة عن سلوكيات خاطئة وغير مدروسة، لأن هذه المؤسسات الصناعية هدفها الوحيد هو الربح حتى ولو كان على حساب البيئة وعناصرها.

هنا يكمن دور المنظمات غير الحكومية باستعمال وسيلة الضغط على مثل هذه المشاريع مع حشد المجتمع والرأي العام والتنبيه بخطورة هذه الممارسات في حق البيئة، والتأكيد على إن إهدار الموارد الطبيعية بصورة عامة لا يصب في سعي الحكومة والمجتمع لتحقيق التنمية المستدامة التي لها نظرة في المستقبل.

ومن الوسائل الأخرى التي تعتمد عليها هذه المنظمات في هذا الشأن هي وسائل الإعلام المختلفة، جماعات الضغط، الأحزاب السياسية، المساجد ومؤسسات التنشئة الاجتماعية في المجتمع، لتكوين رأي عام موحد وقوي للضغط على الجهة المتسببة، كما أن المنظمات غير

الحكومية تلعب دورا في المشاركة الإيجابية من خلال إجراء بحوث علمية بيئية تساهم في صنع القرار الصحيح بيئيا.

منذ انعقاد مؤتمر ستوكهولم عام 1972 قامت المنظمات غير الحكومية بدور فعال في تحديد المخاطر وتقييم الآثار البيئية باتخاذ إجراءات لمعالجة المشكلات البيئية، كما قامت بلفت اهتمام الحكومات والمجتمعات بالقضايا البيئية، حيث أقدمت المنظمات غير الحكومية في بعض دول العالم (الولايات المتحدة الأمريكية، تركيا، ماليزيا، الهند) بنشر تقارير وطنية عن الحالة البيئية.

كما أصدرت منظمات غير حكومية دولية منها الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، المعهد العالمي للمراقبة والمعهد العالمي للموارد، تقارير عن البيئة العالمية والجوانب المتعلقة بالبيئة والتنمية، كالتربية البيئية، تحويل المشكلة البيئية من علمية إلى مشكلة سياسية؛ وهذا ما دفع لجنة "برونتلاند " في تقريرها "مستقبلنا المشترك" على حث الحكومات للاعتراف بحقوق المنظمات غير الحكومية وتوسيع نطاقها للدفاع عن القضايا البيئية.

لإحاطة واسعة لموضوع دراستنا، سنتطرق في ورقتنا البحثية إلى موضوع المنظمات غير الحكومية ودورها في الدفاع عن قضايا البيئية، وعلى هذا الأساس نطرح التساؤلات التالية: **ما هو الدور الفعلي الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية لحماية البيئة؟ ما هي الطرق والأساليب المستعملة من طرف هذه المنظمات في الدفاع عن القضايا البيئية؟ ما هي أنشطة الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعية (IUCN) في المسائل البيئية العالمية؟**

1. مفهوم أدوار المنظمات غير الحكومية واستراتيجياتها في السياسة البيئية العالمية:

للمنظمات غير الحكومية عدة مواصفات جعلتها تلعب دورا هاما في الساحة الإقليمية والدولية، التي يمكن تلخيصها في ثلاثة نقاط وهي: المنظمات غير الحكومية تجند في صفها الحركات والتيارات التضامنية التي لها أهداف وبرامج ومبادئ عابرة للحدود (Le Prestre , 1997, p.119)، والنقطة الثانية تكمن في ميزتها الداخلية إذ أن المنظمات غير الحكومية تعتبر كجمعيات تنشأ في إطار قانوني خاص، تخضع لقانون الدولة المستقبلة لها والتي لها مقر بها أي بالتنسيق مع حكومات الدول (Battati, 1984, p.11)، أما النقطة الثالثة فهي أنها منظمات غير ربحية وليست لها منفعة خاصة بل لها منفعة عامة، غير تابعة لأي جهة كانت بالإضافة إلى مواكبتها للتطورات البيئية على الساحة الإقليمية والدولية، وكذا قربها الشديد من الفرد وانشغالاته وهذا ما زاد من مصداقيتها لدى المجتمعات (Zarka, 2004, p.83).

1.1. المسار التاريخي لتطور دور المنظمات غير الحكومية في السياسة البيئية العالمية:

تعود نشأة المنظمات غير الحكومية إلى أواخر القرن التاسع عشر، لكن هذه الفترة لم تشهد بروزها بالشكل الملحوظ إلى غاية النصف الأول من القرن العشرين، أين بدأت ظهور معالم تطورها خاصة منذ تأسيس منظمة الأمم المتحدة، حيث حظيت بالاعتراف الدولي بموجب ميثاق الأمم المتحدة 1945، مؤتمر ستوكهولم 1972 ومؤتمر ريو 1992، نظرا للدور الذي تقوم به في مساندة العديد من الدول من خلال نشاطاتها التي توفر الحماية اللازمة للمجتمعات في إطار حماية البيئة والدفع بعجلة التنمية (ليتيم، 2016، ص.440).

1.1.1. الدور الاستشاري للمنظمات غير الحكومية:

انطلاقا من مبدأ احترام سيادة الدول الذي يمنح لكل دولة الحق في ممارسة قانونها على كامل إقليمها الترابي وعلى المقيمين فيها من أفراد، وكذا عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، كان المتعارف به أن جميع التدخلات غير الدولية في إطار القانون الدولي للبيئة لا يتناسب مع مضمون سيادة الدول، باعتبار أن القانون الدولي للبيئة قد خول وحصر صلاحيات متابعة القضايا البيئية ومعالجتها بين الدول والمنظمات الدولية الحكومية سواء إقليمية كانت أو عالمية، فالدول والمنظمات الدولية لا تملك دائما الطموح السياسي اللازم والوسائل والأهداف المناسبة لتبني سياسة بيئية طموحة ولها نظرة مستقبلية على المدى البعيد (Mazaudoux, 2008, p.62).

إن ممارسات الدول تهدف إلى الدفع باقتصادها دون مراعاة الاعتبارات البيئية كون هذه الأخيرة تتطلب بعض من التنازلات في المجال الاقتصادي من أجل حماية البيئة كالحد من النشاطات الصناعية خاصة منها التي تكون على حساب البيئة وعناصرها، وقد نتج عن هذه السلوكيات تدهور البيئة على المستوى العالمي، من خلال انتشار أخلاقيات اقتصادية سمحت بقبول الضرر البيئي من أجل الدفع بالعجلة الاقتصادية، حيث أن الهدف السائد كان تحقيق الفائدة المادية وفقط، أما بخصوص الضرر الذي يلحق بالبيئة يمكن معالجته عبر معرفة مسبباته لإصلاحه (ليتيم، 2016، ص.441).

على إثر هذه الأسباب وجب إعادة النظر في طريقة تسيير ومتابعة القضايا البيئية، باتخاذ أساليب فعالة تساهم في الضغط على الحكومات للحد من الممارسات غير العقلانية في حق البيئة، واعتماد مؤسسات غير رسمية تسند لها أدوار ومهام في مجالات البحث العلمي البيئي والتربية

والتوعية البيئية. فهذه المجالات أهملت من طرف الحكومات نظرا لتركيزها على ترقية الاقتصاد بشتى الطرق، في الوقت الذي صار الاهتمام بالمشكلات البيئة ضروريا نظرا لخطورتها. في هذا الإطار سمحت هذه الظروف إلى ظهور الجماعات البيئية التي كانت تنادي بحماية البيئة، إذ كانت انشغالاتها لا ينظر إليها بالشكل المطلوب، كما أن أعضائها يعتبرون غير مرغوب فيهم نظرا لاعتراضهم على السلوكيات السيئة في حق البيئة، بل توصل الأمر إلى الطعن في مصداقيتهم آنذاك أمام فئات المجتمع، على أساس أنهم ضد التطور وخدمة اقتصاد الدول (بهناسي، 2003، ص.81).

هذه الظروف أكسبت المنظمات غير الحكومية دورا استشاريا "statut consultatif" في رسم خطوط السياسة البيئية على المستوى الإقليمي والعالمي، الذي أصبح رسميا بموجب اعتراف ميثاق الأمم المتحدة من خلال المادة 71 من الفصل العاشر والتي جاء فيها "للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يجري الترتيبات المناسبة للتشاور مع الهيئات غير الحكومية، التي تُعنى بالمسائل الداخلة في اختصاصه، هذه الترتيبات قد يجريها المجلس مع هيئات دولية، كما أنه قد يجريها إذا رأى ذلك ملائما مع هيئات أهلية وبعد التشاور مع عضو الأمم المتحدة ذي الشأن"، أي أن الأمر يتعلق بدعوة عامة توجه للمنظمات غير الحكومية لاستشارتها في القضايا البيئية فقط، وأن الدول والمنظمات الدولية الحكومية ليست مجبرة على اشراكها في كل القضايا البيئية (Mazaudoux, 2008, p.p.63-64).

لكن رغم ذلك فإن المادة 71 التي تم طرحها تعد بداية توغل المنظمات غير الحكومية على مستوى منظومة الأمم المتحدة بصيغة قانونية معترف بها دوليا، لأن هذا النص تبنته العديد من الوكالات التابعة لهيئة الأمم المتحدة منها منظمة اليونسكو ومنظمة العمل الدولية، لتتطور الأمور بعد ذلك بعد تبني هذا النص من طرف منظمات دولية ليست تابعة للأمم المتحدة كمنظمة الدول الأمريكية والاتحاد الأوروبي، رغم أن هذا الدور الاستشاري قيد نوعا ما من صلاحيات المنظمات غير الحكومية في مشاركتها والتفاوض في القضايا البيئية، إلا أنها لم تستسلم للواقع بل استمرت في اتخاذ وسيلة الضغط من أجل تطوير مشاركتها التفاوضية على مستوى الهيئات الدولية (Zarka, 2004, p.86).

2.1.1. الدور الرقابي للمنظمات غير الحكومية:

شهدت سنوات السبعينات من القرن الماضي بداية مرحلة ثانية من أدوار المنظمات غير الحكومية في مجال السياسة البيئية العالمية، وعلى إثر تراكم وتنوع القضايا البيئية تزامنا مع الثورة

الصناعية التي شهدها العصر وتطور الوسائل التكنولوجية، زادت أهمية المنظمات غير الحكومية في تمثيل حضورها في الندوات والمؤتمرات الدولية للتنسيق بين الحكومات من خلال السماح لها بالمشاركة في مراقبة المفاوضات "statut d'observateur". هذا ما ساهم في تطوير استراتيجيتها في مسايرة عمليات التفاوض، حيث اتخذت سبل أخرى على شكل تقديم اقتراحات مبكرة للمعاهدات موجهة إلى المنظمات الدولية والحكومات تمهيدا لعقد الندوات والمؤتمرات الدولية (زياني، بن سعيد، 2010، ص.ص.115-116).

خلال سنة 1980 انعقد اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة وأصدر قرار رقم 204/35 المؤرخ في 1980.12.16، الذي يتعلق بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، حيث جاء في الفقرة 18 منه ما يلي: "يلتمس الأمين العام للأمم المتحدة بدعوة ممثلي المنظمات الدولية المدعوة بصفة دائمة من طرف الجمعية العامة من أجل المشاركة في أشغال المؤتمرات الدولية المنظمة تحت مضلتها بشكل دوري، وكذا المنظمات غير الحكومية المدعوة لمساهمتها في مجريات أعمال المؤتمر ويكون تمثيلها حاضرا عن طريق المراقبين". إضافة لذلك، بدأ الاعتراف بدور المراقب للمنظمات غير الحكومية في التطور من خلال المادة 11 من الفقرة السابعة لاتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض لسنة 1973، حيث تلقت المنظمات غير الحكومية والأجهزة والهيئات غير الحكومية دعوات للمشاركة في الفعاليات بعد تقديم الطلب لأمانة الاتفاقية، حيث رسم هذا الدور في اتفاقية برشلونة لحماية البحر الأبيض المتوسط سنة 1976 والتي بدورها ساهمت في تثبيت دور المراقب للمنظمات غير الحكومية (ليتيم، 2016، ص.ص.444-445).

3.1.1. الدور التأثيري للمنظمات غير الحكومية:

كانت بداية المرحلة الثالثة من دور المنظمات غير الحكومية في السياسة البيئية العالمية خلال فترة التسعينات من القرن الماضي، التي شهدت تزايد في عدد المنظمات غير الحكومية بشكل ملفت حيث وصل عددها إلى 12457 منظمة (Brosset, 2009, p.126). إذ لم يقتصر الأمر على هذا بل عززت من مقوماتها المادية والبشرية، وانتقلت من عملها في تقديم المساعدات وتوفير الغذاء والعلاج إلى أسلوب الاحتجاج وإنشاء لوبيات لتقوية قاعدتها ومن ثم التنازع أمام القضاء للدفاع عن القضايا البيئية (Battati, 1987, p.24)، وقد حققت المنظمات غير الحكومية حضورا فعالا يعد بمثابة انتصار لها خلال مشاركة نحو 1500 منظمة غير حكومية في فعاليات مؤتمر قمة الأرض سنة

1992، التي قدمت من خلاله عدة اقتراحات عرضت للمناقشة أخذت بعضا منها (Breton-Le Goff, 2001, p.33).

من مخرجات ندوة البيئة والتنمية المنعقدة بريو دي جانيرو سنة 1992 التي جاءت بعد مؤتمر قمة الأرض، أن معالجة القضايا البيئية تكون بمشاركة جميع المجتمعات وممثليهم مع إتاحة الفرصة في عمليات صنع القرار، إضافة إلى التنسيق بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية في مجال البيئة لتسيير المشكلات البيئية وتوعية المجتمع بالمخاطر المحيطة بالبيئة (قريد، 2013، ص.ص.108-109).

ساهمت ندوة ريو سنة 1992 في إعطاء صيغة معترف بها دوليا وبشكل رسمي للمنظمات غير الحكومية في مختلف المحافل الدولية من منطلق دورها الفاعل والمؤثر في السياسة البيئية العالمية (Paques et Faure, 2003, p.80). حيث سجلت المنظمات غير الحكومية حضورها في جميع اللجان البيئية من ندوات ومؤتمرات ذات الصلة بالبيئة والتنمية، كما تقوم بالتدخل في مجريات أشغال الاجتماع من خلال طرح اقتراحات جديدة وفي بعض الأحيان تقوم بمعارضة اقتراحات حكومات الدول والمنظمات الدولية التي لا تتناسب مع أهدافها (Zarka , 2004, p.86).

كما تجدر الإشارة، أنه خلال سنة 1996 بادر المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة عند مطالبة الجمعية العامة بضرورة تسهيل مشاركة المنظمات غير الحكومية في جميع الندوات والمؤتمرات المنظمة من طرف الأمم المتحدة، حيث تجسد هذا السعي من خلال طلب الجمعية العامة من الأمين العام للأمم المتحدة بإعداد تقرير شامل من كل الجوانب حول موضوع تسهيل دمج المنظمات غير الحكومية، الذي عمل به منذ سنة 1998 بموجب توصية الأمين العام بإحصاء مختلف المنظمات غير الحكومية وكذا تكوين قاعدة بيانات خاصة بها (زياني، بن سعيد، 2010، ص.118).

كل هذه المراحل جعلت من المنظمات غير الحكومية تحظى بالاعتراف الدولي، حيث ساهمت في دخولها ضمن أروقة الأمم المتحدة لمواكبتها للقضايا البيئية الشائكة، هذا ما ساعدها في تحليل المشكلات البيئية والتفكير في تقديم اقتراحات لمواجهتها وكبحها سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي، كما أنها غيرت من أسلوبها الذي كان محصور على الاحتجاج إلى ترسيم حضورها وتمثيلها لرفع انشغالات المجتمعات المضطهدة والمشاركة في تقديم الحلول تجاه القضايا البيئية.

2.1. دور المنظمات غير الحكومية في تعبئة الرأي العام ونشر الوعي البيئي:

يتجسد مبدأ المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة عن طريق تسليط الضوء على المشكلات البيئية ومسبباتها، وكذا السعي نحو نشر ثقافة الوعي البيئي لدى المجتمعات باستعمال أساليب مختلفة منها الحملات التحسيسية على المدى الواسع، إضافة إلى استغلال وسائل الإعلام لتنشيط حلقات توعوية حول البيئة وكيفية المحافظة عليها، بالإضافة إلى تنظيم حصص ودورات لإكساب المعلومات والمعرفة لدى أفراد المجتمع، مساهمتها في تكوين برامج الأطوار التعليمية لترسيخ التربية البيئة لدى الفرد منذ الصغر (Grandbois, 1996, p.129).

تستقي المنظمات غير الحكومية المعلومات من الهيئات الحكومية المختصة في الشأن البيئي، حيث تسعى إلى الوصول إلى أحدث البحوث والدراسات العلمية حول القضايا البيئية الحصرية العالقة، تقوم بتوزيعها ونشرها للرأي العام عبر مختلف القنوات المتاحة، أي أنها تتقمص دور حكومات الدول التي من المفروض أنها هي الملزمة بضرورة تمكين أفراد المجتمع من الاطلاع على جميع المعارف والمعلومات التي تخص بيئتهم (ليتيم، 2016، ص.466).

تسعى المنظمات غير الحكومية لحشد الرأي العام وتعبئته بصفة متواصلة تصاعديا، باستعمال طريقة الحملات التوعوية والتعليمية، التي تمكنها من تشكيل ضغط تمارسه من خلال اللوبيات التي في صفها "activités de lobbying"، هذه الأخيرة لها دور في التأثير على صناع القرار في المجال البيئي وطنيا ودوليا، حيث تنبع قوة المنظمات غير الحكومية من كونها جماعة تستهدف الضغط على السياسة البيئية العالمية، دون مراعاة المصلحة الخاصة والربحية، كما تستمد شرعيتها المتزايدة يوما بعد يوم بالخبرة التي اكتسبتها في هذا المجال وبقدرتها على تمثيل المجتمعات، هذا الأمر جعل من كلمتها مسموعة لدى الدول بضرورة الكف عن الممارسات المضرة بالبيئة وتغييرها بممارسات تكون صديقة للبيئة، خاصة وأنه لديها وسيلة الإعلام التي تستخدمها للضغط من خلال تنوير الرأي العام ونقل الحقائق للمجتمع بكشف ممارسات الدول في حق البيئة (Brosset, 2009, p.129).

هناك وسائل ضغط أخرى تستعملها المنظمات غير الحكومية بطريقة غير مباشرة تتمثل في تقديم كل أشكال الدعم للملتقيات العلمية واقتراح المشاريع التربوية والتعليمية التي تساعد على تنشئة الفرد منذ الصغر على مبدأ المحافظة على البيئة. يعتبر هذه النوع من الضغط كعمل بيداغوجي يساهم في صياغة إجراءات قانونية تعالج قضايا بيئية معينة، كما يساعد في اقتراح

المشاريع الممهدة للمعاهدات لأنه يلفت انتباه الحكومات والرأي العام بالمسائل البيئية التي نسيت (زياني، بن سعيد، 2010، ص.121).

2. دور المنظمات غير الحكومية في مجال حماية البيئة من التلوث:

تلعب المنظمات غير الحكومية دورا بارزا في حماية البيئة من التلوث عبر مختلف دول العالم، لها أهمية خاصة نظرا لانتشارها الجغرافي الذي يساعدها في الوصول إلى المعلومة وينعكس ذلك في أداء مهامها عكس الهيئات الرسمية الحكومية، بالإضافة إلى طريقة عملها وتنظيمها الداخلي الذي يجعلها أقوى في اتخاذ الإجراءات تجاه المشكلات البيئية، من نظيرتها الهيئات الحكومية (الراشدي، 2014، ص.141).

في الفترة الممتدة من 4 إلى 6 مارس 2002 انعقد مؤتمر بدولة قطر موسوم بـ "الدور التكاملي للمنظمات غير الحكومية والحكومية والدولية في التنمية المستدامة"، من خلاله أشيد بالدور الفعال للمنظمات غير الحكومية في الدفاع على حقوق المجتمعات بإتباعها أنشطة تطوعية كثيرة ومتنوعة منها حماية البيئة. بالإضافة إلى دورها في نشر الثقافة البيئية عبر وسائل الاتصال الحديثة (الإعلام البيئي) بتقديم مفاهيم حول التشريعات البيئية التي تسهل على الفرد معرفة حقوقه وواجباته تجاه البيئة، للقيام بمهامها الخاصة تستعمل أساليب الضغط على الهيئات الرسمية المختصة في مجال البيئة، كما تساهم في نص القوانين المتعلقة بحماية البيئة بمشاركتها في تشريع القوانين البيئية كونها تمتلك معرفة ميدانية بالمخاطر المحيطة بالبيئة (عمران، 2005، ص.45).

3. دور المنظمات غير الحكومية في مراقبة تطبيق الاتفاقيات والمعاهدات البيئية:

لا تنحصر مهام المنظمات غير الحكومية على المشاركة في تقديم الاقتراحات بخصوص صياغة الاتفاقيات وممارسة ضغوط على الدول لإقناع حكوماتها من أجل المشاركة والمصادقة على بنود الاتفاقيات، وإنما تسهر على مراقبة مدى تطبيق واحترام الأطراف المتعاقدة بالالتزامات التي تعهدت بها، المهمة الملقاة على عاتق المنظمات غير الحكومية تعد حساسة في هذا المجال كونها تستمد قوتها ومصداقيتها من الرأي العام والمجتمعات (Bidou, 2010, p.147).

عند ختام المؤتمرات والندوات الدولية وخروجها بمعاهدات واتفاقيات حول حماية البيئة، تكون من ضمن بنودها إنشاء هيئات تسند لها مهام السهر ومتابعة تنفيذ الأحكام، من بين هذه الهيئات المنظمات غير الحكومية، على سبيل المثال لا للحصر، خلال سنة 1972 بموجب اتفاقية

حماية التراث العالمي الطبيعي والثقافي، كلف الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة ومنظمات أخرى بمتابعة تطبيق بنود الاتفاقية، المتعلقة بمراقبة المواقع المصنفة ضمن التراث العالمي، مع رفع تقارير بصفة متواصلة حول مدى توفير الحماية اللازمة لهذه المواقع (Brosset, 2009, p.131).

في السياق نفسه، تمنح المنظمات غير الحكومية من طرف المعاهدات البيئية سلطة إخطار الجهاز الذي أسندت إليه مهام تنفيذ بنود الاتفاقيات، من خلال متابعة أي انتهاكات أو إخلال بالبنود المتفق عليها، الذي ترتكبها هيئة أو دولة تكون طرف في المعاهدة وقد ينجر على هذا الفعل إجراء تحقيق حول المسألة من شأنه تسليط عقوبات على الطرف الذي لم يتقيد بالالتزامات، من مثيل هذه المعاهدات البيئة نذكر: اتفاقية بارن، الاتفاقية الدولية حول التجارة في الأنواع المهددة بالانقراض...وغيرها، كما نصت معاهدات واتفاقيات بيئية أخرى على إنشاء لجان محلية من الأطراف المتعاقدة، تشارك في عضويتها المنظمات غير الحكومية للاستفادة من المعلومات والمعطيات التي توفرها وكذا خبرتها الميدانية في مواكبة كل التطورات الحاصلة في المجال البيئي، من أمثلة هذه الاتفاقيات نذكر: اتفاقية رامسار أو المعروفة باتفاقية المناطق الرطبة ذات الأهمية الدولية (ليتيم، 2016، ص.462).

كما لا يخفى أن المنظمات غير الحكومية تقوم في بعض الأحيان بتقديم مساعدات مالية لبعض الدول من أجل تسهيل وتمويل نفقات سفر ومشاركة ممثليها في أشغال الاجتماعات المنعقدة، كونها أعضاء ضمن الاتفاقيات البيئية وفي بعض الأحيان الأخرى تقوم بتمويل الاتفاقيات البيئة في حد ذاتها لتغطية تكاليف تنفيذها، مصدر أموال المنظمات غير الحكومية يعتمد على المساهمات الفردية والهبات المقدمة من مختلف الجمعيات الخيرية عبر أنحاء العالم، حيث ترفض الإعانات المالية الحكومية تجنبا للتدخل في صلاحياتها وقراراتها وحرصا منها على استقلالية قراراتها، لكي لا تصبح نقطة ضعف وضغط عليها من جهات لها مصالح خاصة، للحفاظ على مبدئها القائم على حماية البيئة من خلال نشر الوعي البيئي (محمد صالح، 1991، ص.305).

تجدر الإشارة، أنه في الكثير من المرات تم تكليف المنظمات غير الحكومية بمنصب الأمانة العامة للاتفاقيات المبرمة، الذي من خلاله تقوم بوضع الأحكام الخاصة بالاتفاقيات موضع التنفيذ والسهر على تطبيقها على أرض الواقع، نذكر منها على سبيل المثال: الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (IUCN) الذي شغل منصب الأمانة العامة للاتفاقية الدولية حول التجارة في الأنواع المهددة بالانقراض، حيث تولى الاتحاد مراقبة مدى تطبيق الأحكام والبحث عن أساليب وموارد مالية

لتدعيم الاتفاقية، وكذا وسائل تقنية أخرى للتنسيق مع الأطراف المتعاقدة وتسهيل سيرورتها لبلوغ الأهداف المرجوة. تتقمص المنظمات غير الحكومية الشخصية القانونية بحقها في اللجوء إلى القضاء الدولي في القضايا المتعلقة بحماية البيئة، باعتراف عدة الدول منها دول الأعضاء في مجلس أوروبا التي منحت لها هذه الصفة خلال سنة 1993 بشرط أن تكون معتمدة في دولتين من داخل دول أعضاء المجلس (Mazaudoux, 2008, p.p.73-74).

4. أنشطة الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (IUCN) في مجال البيئة:

يعتبر الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (IUCN) من بين المنظمات غير الحكومية البيئية الأولى المعروفة عالميا والمعترف بها دوليا ويعود تاريخ نشأته إلى 1948.10.04، أين أطلق عليه تسمية "الاتحاد العالمي للمحافظة على البيئة ومواردها" (UICN)، يعتبر من بين أكبر المؤسسات في العالم من حيث معلومات الطبيعة، يقع مقره في مدينة غلاند بسويسرا يضم في عضويته أكثر من 200 حكومة وحوالي 1400 منظمة منها 400 منظمة حكومية و 1000 منظمة غير حكومية و 10000 متطوع من 160 دولة حول العالم، يعتمد في عمله على البحث العلمي وتوحيد كل الجهود لمكافحة التغيرات التي تطرأ على المنظومة البيئية، يضم في شبكته على حوالي 18000 مختص في الشأن البيئي من علماء وباحثين، 1000 خبير موزعين على 45 مكتب متواجدين عبر 50 دولة يديرون مشاريع في جميع أنحاء العالم، حيث أن التشكيلة التي يضمها الاتحاد تجعله قادر على مواجهة التحديات البيئية لإيجاد الحلول الممكنة للمشكلات البيئية، يتقمص دور مراقب رسمي في الجمعية العامة للأمم المتحدة، من خلاله تصدر القائمة الحمراء للأنواع المهددة بالانقراض لجميع الكائنات الحية (Union Internationale Pour La Conservation de La Nature UICN, 2022).

الهيكل التنظيمي للاتحاد يتكون من عدة أجهزة تشبه نظيراتها من المنظمات الحكومية الدولية، حيث يضم الجمعية العامة، المجلس، الأمانة واللجان.

1.4. الجمعية العامة (l'Assemblée générale):

تتكون الجمعية العامة للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة من الأعضاء الذين يشكلون الاتحاد، حيث يجتمعون كل ثلاثة (03) سنوات، مهمتها انتخاب أعضاء مجلس الاتحاد، ومنذ سنة 1996 أصبح عقد الجمعية العامة للاتحاد على شكل مؤتمر دولي للطبيعة يطلق عليه تسمية أولمبياد

البيئة، نظرا لحجم الحاضرين من جميع أنحاء العالم من حكومات ومنظمات حكومية وغير حكومية (Lavieille , 2004, p.78).

2.4. المجلس (le Conseil):

المجلس هو الهيئة الإدارية والأداة الرئيسية للاتحاد وتكمن مهمته الأساسية في السهر على جدول أعمال الإدارة العامة وكذا جل الشؤون وأشغال الاتحاد سواء كانت داخلية أو خارجية، بالإضافة إلى تسيير الميزانية المالية وكيفية تقسيمها وبناء استراتيجية بيئية لمواجهة التحديات، يتكون من: الرئيس، أمين المالية، رؤساء اللجان التابعة للاتحاد، ممثل عن الدولة المستضيفة (سويسرا) وخمسة (05) مستشارين يتميزون بالكفاءة المهنية والمهارة، يترأسه السيد " RAZAN AL MUBARAK" (IUCN COUNCIL,2022).

3.4. الأمانة (le Secretariat):

تضم الأمانة العامة للاتحاد حوالي 900 موظف من 60 دولة حول العالم، معظمهم من الدول النامية، لها مشاريع في أكثر من 160 بلد، تعمل بالتنسيق مع المنظمات والأعضاء ولجان الاتحاد من أجل وضع رؤية عضوية الاتحاد وبرامجه موضع التنفيذ، يتولى إدارة الأمانة العامة وتسيير شؤونها أمينا عاما يتمثل في شخص "BRUNO OBERLE" إضافة إلى مساعد له، بها مجموعة من المكاتب الإقليمية والمحلية، تقوم بإعداد تقارير بصفة دورية في الشأن البيئي وتقدمها إلى المجلس (IUCN Secretariat ,2022).

4.4. اللجان (les Commissions):

يحتوي الاتحاد في تشكيلته على ستة (06) لجان، هذه الأخيرة تضم على ما يزيد عن 11000 من الخبراء والمتطوعين، مهمتها الرئيسية تتبع الوضع البيئي في العالم من تطورات قد تحصل، مع تشخيص الأضرار البيئية والمشكلات التي أدت لها، من بين هذه اللجان نذكر لجنة التعليم والاتصال التي تعمل على استغلال وسائل الاتصال والتعليم من أجل نشر الثقافة البيئية لتكوين وعي بيئي لدى المجتمعات، لغرض تعزيز الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية ولجنة القانون البيئي التي تسهر على مدى احترام القوانين البيئية، إذ تساهم في إعداد مقترحات للقوانين البيئية التي يقدمها الاتحاد خلال المؤتمرات والندوات العالمية (Les Commissions, 2021).

تهدف أجهزة الاتحاد الدولي لحفظ البيئة (IUCN) نحو الاهتمام الخاص بالقضايا البيئية العابرة للحدود، كالتغيرات المناخية، التلوث البيئي، الاقتصاد الأخضر، التنوع البيولوجي...وغيرها، من خلال تقديم برامج بيئية جديدة بطريقة علمية يطبقها الاتحاد كل أربعة (04) سنوات، التي تعد من أهداف الاتحاد الساعي لتنفيذها في إطار حماية البيئة.

5. مخرجات اجتماع الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة المنعقد في مرسيليا بتاريخ 04 سبتمبر 2021:

استضافت مدينة مرسيليا الفرنسية خلال الفترة الممتدة من 04 إلى 11 سبتمبر 2021 المؤتمر العالمي للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، الذي هدف إلى وقف الاستنزاف الكبير للموارد الطبيعية وكذا حماية أنواع الحيوانات المهددة بالانقراض بسبب النشاط البشري المتزايد، حضر الافتتاح الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون وكانت المشاركة في المؤتمر حضورية وافتراضية بسبب جائحة كورونا، حيث سبق المؤتمر قبل ساعات قليلة من الافتتاح الرسمي كلمة للأمين العام للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة برونو أوبيرل ألقاها عبر الإنترنت موجهة للشعوب، حيث جاء في مضمونها أن العالم يواجه تحديات هائلة ويشهد تغيرا ملحوظا في المناخ، الذي ستكون له عواقب وخيمة على الكائنات الحية والبيئة، بالإضافة إلى اختفاء التنوع البيولوجي جراء الوباء الذي يضرب الاقتصاد والصحة، معظم هذه التحديات مرتبطة بالسلوك البشري المضر بالبيئة وعناصرها (فرانس24/أ ف ب، 2021.09.03).

كما حذر خبراء الأمم المتحدة على أن التنوع البيولوجي يسير في طريق التدهور وأن ما يصل إلى حوالي مليون نوع من الحيوانات والنباتات مهددة بالانقراض مستقبلا، حيث أشير إلى أن بداية سنة 2019 ستشهد تدهورا بشكل أسرع من أي وقت مضى في تاريخ البشرية، حيث أطلق على هذا التدهور بالانقراض الجماعي السادس، الذي يهدد حتى الحياة البشرية، إذ يتجلى ذلك في تسجيل تضاعف الكوارث المرتبطة بآثار تغير المناخ الذي تسببه النشاطات البشرية من الصناعات واستنزاف للموارد الطبيعة، من نتائجه حدوث الفيضانات وظاهرة الجفاف خاصة في المناطق الزراعية وحرائق الغابات جراء الحرارة المرتفعة، الملاحظ أنه رغم كل هذه التحذيرات من طرف المنظمات الدولية وغير الحكومية إلا أنه هناك العديد من الدول لم تتقيد بالتزاماتها بدوافع مصلحتها الخاصة (فرانس24/أ ف ب، 2021.09.03).

من مخرجات المؤتمر تحديث القائمة الحمراء للأنواع المهددة بالانقراض التي ستتيح تقييم الدمار المستمر للبيئة، حيث أرفقت وللمرة الأولى بقائمة خضراء تحتوي على النجاحات في مجال حفظ الطبيعية. منذ عام 1964 ينشر خبراء الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (IUCN) هذه اللائحة التي من خلالها يصنف عشرات آلاف من الحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض، حيث يقوم خبراء المنظمة بشكل دوري بتقييم وتحيين حوالي 135 ألف نوع، في السياق نفسه، قدم كريغ هيلتون تايلور رئيس القسم الذي يدير القائمة الحمراء في الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة شرحا لوكالة الصحافة الفرنسية على أن الانقراض الذي يشهده العالم حاليا يضاعف معدلات الانقراض العادي أي أنه يسير بشكل متسارع، حذر على أن تواصل هذا الارتفاع بهذه الوتيرة سيوصلنا إلى حدوث أزمة كبيرة مستقبلا (الجزيرة نت نيوز، 2021.09.04).

إن الفعل البشري في حق البيئة وعناصرها بطريقة غير عقلانية سبب في نقصان الحياة البرية للحيوانات بشتى أنواعها، نتيجة الإفراط في استغلال بعض الأنواع والصيد في غير وقته، كل هذا ألحق أضرارا بالكائنات الحيّة، حيث أعرب العلماء والخبراء المختصين في النباتات والحيوانات عن قلقهم المتزايد من تأثير التغيرات المناخية، التي قد تؤثر بشكل مباشر على ظروف حياة لبعض أنواع الكائنات الحية وعلى خصائصها البيولوجية مثل: الإنجاب والتكاثر. كما أقر كريغ هيلتون تايلور بالضغوط التي تمارس حول مراجعات هذه اللوائح التي تصب في اتجاه المصلحة الشخصية لبعض الدول، حيث تهدف اللائحة الخضراء إلى تصنيف نجاحات برامج حفظ الأنواع التي نفذت في مناطق محمية بشكل خاص، إذ تأخذ اللائحة بالاعتبار معايير الحوكمة والتخطيط والنتائج (الجزيرة نت نيوز، 2021.09.04).

تجدر الإشارة، أن أشغال هذا الاجتماع تمهد إلى مؤتمر الأطراف حول التنوع البيولوجي "كوب 15" المقرر عقده في الصين خلال شهر أفريل 2022، من المتوقع أن يقر المجتمع الدولي خلال هذا المؤتمر نصا يهدف إلى العيش في وئام مع الطبيعة بحلول العام 2050، تسبقه أهداف عبر مراحل بحلول سنة 2030. يلعب مؤتمر الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة دورا مهما في عملية التفاوض كونه يجمع مجموعة كبيرة من الجهات الفاعلة من حكومات ومنظمات دولية وغير حكومية وأفراد المجتمع المدني من أجل دراسة الأوضاع والمشكلات البيئية (الجزيرة نت نيوز، 2021.09.04).

خاتمة:

المنظمات غير الحكومية أصبحت تلعب دورا أساسيا في السياسة البيئية العالمية وعلى مسار علاقات الدول، من خلال الخبرة التي اكتسبتها أثناء مواجهة التحديات البيئية على الصعيد الدولي والمحلي، تعمل على التحليل والتفكير وتقديم الاقتراحات في شتى التظاهرات من مؤتمرات وندوات دولية، فبعد أن كانت مهمتها تنحصر على برامج المحافظة على الطبيعة باستعمال وسيلة الاحتجاج للتعبير عن مواقفها، أصبحت الآن تشارك في كبريات المسائل السياسية والاقتصادية من أجل حماية البيئة، حيث أعربت خلال قمة "محيط واحد" لحماية المساحات البحرية المنعقدة في فرنسا بتاريخ 2022.02.11 عن أملها في أن تصدر عن هذه الاجتماعات بيانات قوية، معربة في الوقت نفسه عن أسفها لكون أنه هناك قضايا أساسية مثل: الصيد الجائر ليست على جدول أعمال القمة، كما دعت بعض من منظمات غير حكومية إلى إحراز تقدم بشأن الاتفاق الدولي لتعزيز حماية أعالي البحار، خارج الأطر القانونية الوطنية والتي تعتبر منطقة تغطي قرابة نصف الكرة الأرضية (الشرق الأوسط، 2022.02.08).

حظيت المنظمات غير الحكومية في مجال حماية البيئة بالاعتراف الدولي بموجب ميثاق الأمم المتحدة 1945، مؤتمر ستوكهولم 1972 ومؤتمر ريو 1992، نظرا للدور الذي تقوم به من خلال مساعدة الدول في الكثير من النشاطات التي توفر الحماية لمجتمعاتها في إطار التنمية والبيئة السليمة.

تعمل المنظمات غير الحكومية على نشر الوعي البيئي والثقافة البيئية بين المجتمعات وعلى مستوى الهيئات الدولية، من خلال إطلاق وتنشيط حملات تحسيسية حول المشكلات البيئية وكذا نشاطاتها ضمن الندوات والملتقيات الدولية في مجال البيئة، من عوامل نجاح المنظمات غير الحكومية في أداء مهامها هي أنها منظمات غير ربحية وليست لها منفعة خاصة بل منفعة عامة، غير تابعة لأي جهة كانت بالإضافة إلى قربها الشديد من الفرد وانشغالاته وهذا ما زاد من مصداقيتها لدى المجتمعات.

قائمة المصادر والمراجع:

1. الراشدي، محمود جاسم نجم. (2014). ضمانات *تنفيذ اتفاقيات حماية البيئة*.ط1.دار الفكر العربي الإسكندرية.
2. بهناسي، محمد. (2003). *المفاوضات البيئية متعددة الأطراف: نحو إدارة بيئية عالمية توافقية ومشتركة*، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه. جامعة الحسن الثاني. كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية. الدار البيضاء.
3. زياني، صالح، بن سعيد، مراد. (2010). *الحوكمة البيئية العالمية: قضايا وإشكالات*، دار قانة، باتنة، الجزائر.

4. عمران، فارس محمد. (2005).. *السياسة التشريعية لحماية البيئة في مصر وقطر ودور الأمم المتحدة في حمايتها*. المكتب الجامعي الحديث. ط1.الإسكندرية.مصر.

5. فرنسا تستضيف قمة «محيط واحد» لحماية المساحات البحرية، 2022.02.08، الشرق الأوسط، تم الاطلاع بتاريخ 2022.02.11 على الساعة 15 و33 د، على الرابط:

https://aawsat.com/home/article/3463386/%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D8%

6. قريد، سمير. (2013). *حماية البيئة ومكافحة التلوث ونشر الثقافة البيئية*. ط1.دار الحامد للنشر والتوزيع. عمان/الأردن.

7. قائمة حمراء وأخرى خضراء في اجتماع الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة في مرسيليا، 2021.09.04، الجزيرة نت نيوز، تم الاطلاع بتاريخ 2022.02.08 على الساعة 20 و30 د، على الرابط:

https://www.aljazeera.net/news/science/2021/9/4/%D9%82%D8%A7%D8%A6%D9%85%

8. ليتيم، ناديا سعيد. (2016). *دور المنظمات الدولية في حماية البيئة من التلوث بالنفايات الخطرة*. دار الحامد للنشر والتوزيع.ط1. عمان، الأردن.

9. محمد صالح، هشام. (1991). *المسؤولية الدولية عن المساس بسلامة البيئة البحرية*. شركة سعيد رأفت للطباعة. القاهرة.

10. مؤتمر للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة ينطلق في مرسيليا بحضور الرئيس الفرنسي، 2021.09.03، فرانس24/ أ ف ب، تم الاطلاع بتاريخ: 2022.02.01 على الساعة 19 و 45 د، على الرابط:

https://www.france24.com/ar/%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D8%A7/20210903

11. Battati, Mario. (1984). *l'avenir des organisations internationales.* Economica. Paris.

12. Battati, Mario. (1987). *le devoir d'ingérence*, édition Denoël, paris.

13. Bidou, Pascale Martin. (2010). *droit de l'environnement*, Magnard Vuibert, paris.

14. Breton-le Goff, Gaëlle. (2001). *l'influence des organisations non gouvernementales (o.n.g) sur la négociation de quelques instruments internationaux*. Bruxelles. Bruyant.

15. Brosset, Estelle. (2009). *les organisations non gouvernementales et la protection de l'environnement*. La documentation française. Paris.

16. Les commissions. (2021). *union internationale pour la conservation de la nature Iucn* : à l'adresse: https://www.iucn.org/about, accès par date : 07.02.2022

17. Grandbois, Maryse. (1996). *Le rôle des organisations non gouvernementales en droit de l'environnement*. Presses universitaires de limoges. France.

18. Lavieille, Jean marc. (2004).droit international de l'environnement. Edition. Ellipses. Paris.

19. Le Prestre, Philippe G. (1997). *Co-politique internationale*. Éditions universitaires. Canada.

20. Mazaudoux, Olivier. (2008).*droit international public et droit international de l'environnement.* Presses universitaires de limoges. France.

21. Paques, Michel et Faure, Michael. (2003).*la protection de l'environnement au cœur du système juridique international et du droit interne: acteurs, valeurs et efficacité*. Bruyant. Bruxelles.

22. L'union internationale pour la conservation de la nature (IUCN). (2022): à l'adresse : https://www.iucn.org/about, accès par date: 05.02.2022.

23. IUCN Council. (2022). *union internationale pour la conservation de la nature Iucn* : à l'adresse : https://www.iucn.org/about, accès par date: 08.02.2022.

24. IUCN secrétariat. (2022).*union internationale pour la conservation de la nature Iucn* : à l'adresse : https://www.iucn.org/about, accès par date: 06.02.2022.

25. Zarka, Jean-Claude. (2004). *relations internationales*. Ellipses. Paris.